

Distr.: General  
15 March 2018  
Arabic  
Original: Spanish



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً  
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة  
الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية غينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس  
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتتشرف بأن ترفق طيه التقرير الأولي لجمهورية غينيا  
الاستوائية عن تنفيذ القرارات ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧) على الصعيد الوطني (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة من  
البعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

تقرير غينيا الاستوائية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و  
٢٣٩٧ (٢٠١٧)

إن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، التي وقّعت وصدّقت على جميع الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لا تزال ملتزمة بنزع السلاح العام الكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وما زالت جمهورية غينيا الاستوائية مقتنعة بأن الحوار هو الإطار المناسب لتسوية المنازعات بالطرق السلمية وإعادة إرساء السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وهي تدعم مواصلة عملية نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة، الذي يشكل أمراً أساسياً للسلام والأمن في المنطقة، عملاً بقرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وجمهورية غينيا الاستوائية تطبّق التدابير التقييدية التي فرضتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد اتخذت جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ مختلف الإدارات المعنية لتلك التدابير. وفي هذا الصدد، تود جمهورية غينيا الاستوائية أن تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ القرارات الصادرة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما فيها القراران ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، وأن تبلغ اللجنة بأن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية قد قامت، بغية منع وقوع أي انتهاكات للجزاءات والاضطلاح بكل ما يلزم لإنفاذ تلك الجزاءات، بإعلام سفارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعتمدة في مالابو، في رسالة وجهتها وزارة الخارجية والتعاون الدولي بغينيا الاستوائية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بأنها "قد قررت لذلك وقف جميع الأنشطة التجارية لجميع الشركات التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي أنشئت في غينيا الاستوائية، وإعادة جميع مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى بلدانهم على وجه الاستعجال، فيما تنظر الحكومة في اتخاذ ترتيبات وتدابير أخرى في هذا الصدد."

وقد عقد رئيس وزراء جمهورية غينيا الاستوائية اجتماعاً مع سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أبلغه فيه رسمياً بالقرار الذي اتخذته الحكومة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

ويجري حالياً النظر في طرائق تنفيذ القرار الذي اتخذته الحكومة، واستعراض آثاره القانونية المحتملة استعراضاً دقيقاً.

وتؤكد جمهورية غينيا الاستوائية من جديد عزمها على مواصلة التعاون مع اللجنة، وتتعهد حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، امتثالاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، بأن تبقى اللجنة على علم بأي معلومات إضافية تتاح لها.